

	<p>LAWYER ELIAS TOUFIC TOHME</p> <ul style="list-style-type: none">- LLB.- PgCert- PgDip- LLM (UNIVERSITY OF LONDON) <p>MANAGING PARTNER TOHME LEGAL</p> <p>e@tohmelegal.com www.tohmelegal.com</p>		<p>T. Lawyer Alondra Roland Saliba</p> <p>- LLB - M1 LEBANESE UNIVERSITY - HOLDS A DEGREE IN CANON LAW FROM LA SAGESSE UNIVERSITY</p> <p>TRAINEE LAWYER AT TOHME LEGAL</p> <p>alondra@tohmelegal.com www.tohmelegal.com</p>
---	---	--	--

دراسة قانونية تحليلية

مدى تلاؤم قرار المجلس الدستوري اللبناني مع اختصاصاته الدستورية والقانونية

قراءة في قرار المجلس الدستوري رقم ٢٠٢٦/١٢ الصادر بتاريخ ١٢ تشرين الأول ٢٠٢٦

أولاً: مدى تلاؤم القرار مع اختصاص المجلس الدستوري:

عند قراءة القرار الصادر عن المجلس الدستوري اللبناني رقم ٢٠٢٦/١٢ للتحليل القانوني، يتبين أنه لم يأت متلائماً مع جوهر الاختصاص الحصري المحدد له دستورياً. ويتجلى ذلك بوضوح في تبني المجلس لآلية «التحفظات التفسيرية الملزمة» كأسلوب مواز لإيقاف الإبطال الكامل للقوانين، وهو ما يثير جملة من الإشكاليات القانونية والمبدئية:

١. مخالفة طبيعة الاختصاص الرقابي:

كرّس المجلس الدستوري اللبناني في هذا القرار ما يُعرف بـ «التحفظات التفسيرية الملزمة» (Réserves interprétatives)، حيث فرض على النص القانوني المطعون فيه تفسيراً ضيقاً ومقيداً **بعضها** لكي يجعله متوافقاً مع أحكام الدستور اللبناني والمواثيق الدولية الملزم بها لبنان.

٢. تجاوز الرقابة إلى هندسة التشريع وتحسينه:

على الرغم من أن هذا النهج مستوحى بشكل مباشر من اجتهادات الفقه الدستوري والمجلس الدستوري الفرنسي، إلا أنه في النظام الدستوري اللبناني وبالتحديد في اختصاص المجلس الدستوري فإن تفسير القانون لا يقع ضمن اختصاص هذا المجلس. فالرقابة الدستورية اللبنانية هي رقابة الغاء (controle par voie d'action) (إما إلغاء كلي أو جزئي للنص غير الدستوري، وإما رد الطعن)، أما إعادة تفسير النص وشحن مضمونه بقيود إضافية لمنع إبطاله فيُعد «تشريع» والحلول محل السلطة التشريعية المصدرة للنص ومحل المحاكم التي تفسر القوانين باجتهادها وبالتالي يكون المجلس الدستوري بموجب هذا القرار و ب «التحفظات التفسيرية الملزمة» (Réserves interprétatives) يتعدى على سلطة المجلس النيابي وعلى سلطة القضاة في المحاكم اللبنانية كون القرار موضوع الدراسة قد أصبح ملزماً بنظر جميع المحاكم والهيئات والسلطات كافة ERGA OMNES.

ثانياً: اختصاصات المجلس الدستوري بالاستناد إلى الدستور والقوانين اللبنانية:

تحدد اختصاصات المجلس الدستوري اللبناني بموجب المادة ١٩ من الدستور اللبناني، والقانون رقم ١٩٩٣/٢٥٠ (إنشاء المجلس الدستوري)، والقانون رقم ٢٠٠٠/٢٤٣ (النظام الداخلي للمجلس). وفيما يلي تفصيل لهذه الاختصاصات مدعّمة بالأرقام والمواد القانونية المنظمة:

المضمون والصلاحيّة الحصريّة	المستند المادي والأرقام	الاختصاص الدستوري والقانوني
النظر في مدى مطابقة القوانين الصادرة للدستور بناءً على مراجعة طعن من جهات محددة حصراً: رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الوزراء، عشرة أعضاء من مجلس النواب، أو رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً (في	المادة ١٩ من الدستور، المادة ١٨ من القانون ١٩٩٣/٢٥٠	مراقبة دستورية القوانين

		شؤون الأحوال الشخصية وحرية المعتقد).
البت في نزاعات وطعون الانتخابات	المادة ١٩ من الدستور، المادتان ٢٣ و ٢٤ من القانون ١٩٩٣/٢٥٠	الفصل بصورة نهائية في صحة نيابة النواب المطعون في صحة انتخابهم، والبت في كامل النزاعات والانتهاكات والطعون الدستورية المتعلقة بصحة وبطلان انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية.

- **لجهة الاختصاص:** لا يوجد في النظام الدستوري اللبناني أي نص يمنح المجلس الدستوري صلاحية مستقلة لتفسير النصوص القانونية خارج نطاق الإبطال الكلي أو الجزئي.
- صلاحية «تفسير الدستور» أنيطت بشكل صريح وحصري بمجلس النواب اللبناني (المشترع الأصلي) بموجب التعديلات الدستورية (القانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ و القانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠) ووفقاً لآليات المادة ١٠١/ وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب.

ثالثاً: العيوب والأخطاء الإجرائية والموضوعية الواردة في مراجعة المجلس الدستوري لجهة اختصاصه:

١. انتزاع الصلاحية التفسيرية الملزمة:

استخدم المجلس الدستوري عبارات حازمة خارجة عن طبيعة العمل الرقابي، مثل فرضه صراحةً لزوم التقيد بـ «التحفظ التفسيري الملزم» كشرط لعدم الإبطال. هذا الفرض يقيد مسبقاً القضاة في كيفية تطبيق النص، وهو ما يمثل تعديلاً مباشراً على استقلالية التفسير القضائي والتشريعي الممنوح دستورياً لسلطات أخرى.

٢. الحلول محل المشرع في توسيع بنود الاستثناء:

في البند (ج) من الفقرة الثانية (الصفحة ٣٢ من القرار)، قضى المجلس بعدم حصر جرائم الفساد المستثناة من العفو بما تضمنه النص الحرفي للمادتين ٩ و ١٠، مقررراً من تلقاء نفسه شمولها لكافة جرائم الفساد دون استثناء.

هذا التوسيع القضائي للنص، رغم نبل دافعه الرامي لحماية المال العام والخاص، يُشكل خطأً جسيماً لجهة الاختصاص؛ إذ يؤول إلى صياغة استثناءات جزائية لم ينص عليها المشرع صراحة.

٣. شطب العبارات التشريعية:

في الصفحة ٣٣/ من القرار، تجاوز المجلس الرقابة المجردة ليقضي بـ «شطب عبارة (قبل ١/٣/٢٠٢٦) الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة». هذا البتر المادي للكلمات والعبارات من صلب القانون وإعادة صياغة مفاعيله الزمنية يُعد بمثابة ممارسة مباشرة للعملية التشريعية، وتدخلًا في الملاءمة الزمنية التي يقر المجلس الدستوري ذاته (في الصفحة ١٤ من هذا القرار) بأنه لا يملك حق التعقيب أو الرقابة عليها، "وحيث إن الرقابة الدستورية ليست رقابة على الملاءمة السياسية للقانون، فالمجلس الدستوري لا يملك سلطة تقدير مماثلة لسلطة مجلس النواب، ولا يحل تقديره محل تقدير المشرع في اختيار الجرائم المشمولة بالعفو أو في تحديد نطاقه الزمني، ما لم يكن هذا التقدير مشوباً بخطأ ساطع أو مخالفاً لمبدأ أو قاعدة ذات قيمة دستورية."، مع الإشارة إلى أن المهل الزمنية في القانون موضوع المراجعة لم تكن واضحة وحتى بعد صدور قرار المجلس الدستوري لا تزال بعض هذه المهل تتناقض مع التاريخ المحدد وذلك في الفقرات الأخيرة من القانون.

٤. خرق مبدأ الرقابة على دستورية القوانين عبر (التشريع والتفسير) عبر الإلزام المباشر بالتقارير الدولية الاستشارية:

توسع المجلس بشكل مفرط في استدعاء تقارير وآراء «لجنة البندقية» والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (في الصفحة ٣٠/ من القرار) للفصل في خيارات دستورية داخلية، مع أن هذه المراجع تمثل قيمة فقهية، إلا أن اتخاذها كمستند مباشر لبتر القوانين المحلية أو إعادة توجيهها من قبل المجلس الدستوري وليس مجلس النواب يُعد خروجاً عن القواعد الدقيقة والضيقة التي تحكم عملية الرقابة على دستورية القوانين الوطنية.

خلاصة واستنتاج:

إن لجوء المجلس الدستوري اللبناني إلى تقنية «التحفظات التفسيرية» وبتر العبارات القانونية، وإن كان يجد مبرراته الفقهية في الرغبة بحفظ الاستقرار القانوني وتفادي الفراغ الناجم عن الإبطال الشامل، إلا أنه يمثل خرقاً للاختصاص الحصري الممنوح له. فالمرجع الرقابي يجب أن يحافظ على اختصاصه الدستوري يبطل ولا ينشئ، يراقب المطابقة ولا يفرض التأويل، منعاً لخلل التوازن الجوهري بين السلطات الدستورية في لبنان.

أخيراً، دراسة مقارنة:

الفوارق الجوهرية وآليات عرض القوانين بين المجلس الدستوري اللبناني والمجلس الدستوري الفرنسي

رغم أن المجلس الدستوري اللبناني قد استلهم أسس تنظيمه وهيكلته واجتهاداته من المجلس الدستوري الفرنسي، إلا أن الممارسة العملية والنصوص القانونية والدستورية النازمة في كلا البلدين كشفت عن وجود فوارق جوهرية بارزة، تتجلى هذه الفوارق في طبيعة الاختصاصات الممنوحة لكل منهما، وفي المسارات القانونية التي تسلكها القوانين للوصول إلى منصة الرقابة الدستورية.

أولاً: الفوارق الجوهرية في الاختصاصات والصلاحيات

تختلف الفلسفة القضائية والتشريعية التي يستند إليها كل مجلس، مما ينعكس بشكل مباشر على نطاق رقابته ومستوى حمايته للحقوق الدستورية كما يلي:

١. صلاحية تفسير الدستور والقوانين:

• في لبنان: يُمنع المجلس الدستوري منعاً مطلقاً من تفسير الدستور بصورة مستقلة.

أنيطت هذه الصلاحية حصراً بمجلس النواب اللبناني بموجب التعديلات الدستورية المنبثقة عن اتفاق الطائف، مما يقيد دور المجلس في حدود الرقابة الجامدة على النصوص.

• في فرنسا: يمتلك المجلس الدستوري الفرنسي صلاحية مرنة لتفسير الدستور، حيث يستنبط المبادئ والروح الدستورية ويعيد صياغة المفاهيم أثناء نظره في دستورية القوانين، لتشكل تفسيراته مرجعاً ملزماً لكافة السلطات.

٢. الرقابة البعدية الاستثنائية (عن طريق القضاء العادي):

• في فرنسا: أحدث التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٨ طفرة نوعية عبر إدخال آلية "السؤال ذي الأولوية للدستورية" (QPC). تتيح هذه الآلية لأي مواطن، أثناء نظر دعواه أمام المحاكم العادية أو الإدارية، الدفع بعدم دستورية نص قانوني يمس حقوقه الأساسية، لتقوم محكمة التمييز أو مجلس الدولة بإحالة الدفع مباشرة إلى المجلس الدستوري للفصل فيه.

"Lors d'un procès, si vous estimez **qu'une loi est contraire aux droits et libertés garantis par la Constitution**, vous pouvez poser une QPC avant que l'affaire ne soit jugée.

La QPC sera d'abord examinée par **la juridiction** devant laquelle le procès est en cours. Après examen, elle peut être transmise au **Conseil constitutionnel**.

Le Conseil constitutionnel juge alors si la loi est conforme aux droits et libertés garantis par la Constitution.

Seules les lois peuvent être contestées dans le cadre d'une QPC.

Avant qu'une affaire ne soit jugée, **les parties à un procès civil ou administratif (demandeur et défendeur) ou à un procès pénal (prévenu, partie civile, ministère public) peuvent poser une QPC.**

La QPC peut être posée quel que soit **le type de litige** (civil, pénal, administratif).

Elle peut être posée lors du premier procès ou lors d'un recours (**appel**, [pourvoi en cassation](#) ou [en recours devant le Conseil d'État](#)).

En matière pénale, si c'est une affaire **criminelle**, la QPC ne peut être posée que devant le juge **d'instruction**. Une QPC ne peut pas être posée devant la [cour d'assises](#).

La QPC doit être posée par **écrit** et comporter **une justification**, c'est-à-dire expliquer pourquoi la loi est contestée.

Cet écrit doit toujours être à part des autres **conclusions** données à la juridiction.

Si un avocat est obligatoire dans une affaire, c'est l'avocat qui va poser la QPC devant le tribunal ou la cour.

La juridiction devant laquelle la question est posée doit faire un **premier examen**.

La juridiction saisie d'une QPC doit examiner **les points suivants** :

- Si la loi est applicable au litige ou à la procédure
- Si la loi n'a pas déjà été déclarée conforme à la Constitution par le Conseil constitutionnel (sauf changement des circonstances)
- Si la question posée a un caractère sérieux ou nouveau.

Un [tableau du Conseil constitutionnel](#) présente la liste des dispositions déjà déclarées conformes à la Constitution.

Lorsqu'une QPC est posée devant un tribunal ou devant une cour d'appel (judiciaire ou administratif), un examen doit se faire **immédiatement**.

Lorsqu'une QPC est posée devant la Cour de cassation ou le Conseil d'État, un examen doit se faire dans un délai de **3 mois**.

Le Conseil constitutionnel doit rendre sa décision dans un délai de **3 mois**.

Les parties peuvent présenter des **observations écrites**.

Les avocats peuvent formuler des **observations orales** le jour de l'audience.

La décision du Conseil constitutionnel est rendue **publiquement**.

Il est **impossible de faire appel** d'une décision du Conseil constitutionnel.

Resume:

Une partie à un procès peut poser une question prioritaire de constitutionnalité (QPC) à tout moment de la procédure.

La QPC peut être posée en première instance, en appel, en cassation (ou en Conseil d'État).

Plusieurs étapes doivent être franchies avant que le Conseil constitutionnel puisse être saisi. Il est impossible de le saisir directement.

Il peut y avoir 3 étapes ou seulement les 2 dernières étapes.

1^{ère} étape : lorsque le juge de première instance (tribunal judiciaire ou tribunal administratif) ou le juge d'appel (cour d'appel ou cour administrative d'appel) reçoit une QPC, il fait un premier contrôle.

Deux choix sont possibles :

- si les conditions de la QPC ne sont pas réunies, la QPC n'est pas transmise en cassation (ou en Conseil d'État). La procédure reprend son cours.
- si les conditions de la QPC sont réunies, la QPC est transmise en cassation (ou en Conseil d'État). La procédure est suspendue en première instance ou en appel.

2^{ème} étape : lorsque la Cour de cassation ou le Conseil d'État reçoit une QPC, il y a un 2^{ème} contrôle.

Deux choix sont possibles :

- si les conditions de la QPC ne sont pas réunies, la QPC n'est pas transmise au Conseil constitutionnel. La procédure reprend son cours.
- si les conditions de la QPC sont réunies, la QPC est transmise au Conseil constitutionnel. La procédure est suspendue en cour de Cassation ou en Conseil d'État.

3^{ème} étape : lorsque le Conseil constitutionnel reçoit une QPC, deux choix sont possibles:

- si la loi est déclarée conforme à la Constitution, la procédure reprend son cours.
- si la loi est annulée ou abrogée, elle ne peut plus être appliquée."
-

Voir: <https://www.service-public.gouv.fr/particuliers/vosdroits/F21088>

"Les Competences du Conseil Constitutionnel Francais

1 - Une compétence juridictionnelle s'étendant à deux catégories de contentieux

A) UN CONTENTIEUX NORMATIF

- Juge de la constitutionnalité des lois, le Conseil constitutionnel exerce soit un contrôle *a priori*, soit un contrôle *a posteriori*.

Contrôle *a priori* :

Le Conseil constitutionnel est obligatoirement saisi des lois organiques et des règlements des assemblées parlementaires, avant la promulgation des premières et l'entrée en vigueur des seconds. Il peut être saisi d'un engagement international avant sa ratification ou son approbation. Pour les lois ordinaires, le Conseil peut être saisi d'une loi avant sa promulgation. Dans ces deux derniers cas de figure, le Conseil est saisi, selon des modalités variables selon l'acte contrôlé, soit par une autorité politique (Président de la République, Premier ministre, président de l'Assemblée nationale ou du Sénat), soit par 60 députés ou 60 sénateurs au moins.

Depuis 1999, le Conseil constitutionnel peut également examiner la conformité à la Constitution des lois du pays adoptées par le congrès de la Nouvelle-Calédonie.

Contrôle *a posteriori* :

Depuis le 1^{er} mars 2010 et à la suite de la [révision constitutionnelle du 23 juillet 2008](#), le Conseil constitutionnel, sur renvoi du Conseil d'État ou de la Cour de cassation, contrôle si une disposition législative déjà en application porte atteinte aux droits et libertés garantis par la Constitution. Dans cette hypothèse, un requérant est à l'origine du contrôle de constitutionnalité exercé, puisque la question posée a été soulevée à l'occasion d'une instance en cours devant une juridiction. On parle de question prioritaire de constitutionnalité (QPC).

- Juge de la répartition des compétences entre la loi et le règlement, le Conseil constitutionnel peut être saisi, soit en cours de discussion parlementaire par le président de l'assemblée intéressée ou le Premier ministre, soit *a posteriori* par ce dernier pour déclasser une disposition législative, c'est-à-dire modifier par décret une telle disposition dont le contenu est de nature réglementaire.

- Depuis la révision du 23 juillet 2008, le Conseil constitutionnel peut être amené à vérifier si les conditions de présentation des projets de loi répondent aux conditions fixées par une loi organique (loi organique n° 2009-403 du 15 avril 2009).
- Enfin, le Conseil constitutionnel est juge de la répartition des compétences entre l'État et certaines collectivités d'outre-mer (à ce jour : Polynésie française, Saint-Barthélemy et Saint-Martin).

B) UN CONTENTIEUX ELECTORAL ET REFERENDAIRE

Le Conseil constitutionnel veille à la régularité de l'élection du Président de la République et des opérations de référendum, dont il proclame les résultats. Il est juge de la régularité de l'élection des parlementaires, et donc de leur éligibilité ; il intervient également lorsqu'un parlementaire se trouve, ou est susceptible de se trouver, dans un cas d'incompatibilité.

Largement ouvertes aux électeurs, les saisines du Conseil en matière électorale ont vu leur nombre considérablement augmenter à la suite du vote de la législation organisant et contrôlant le financement des dépenses électorales dont le Conseil est juge pour les candidats aux élections législatives et présidentielle (en appel). Ainsi, au 4 octobre 2012, le Conseil avait rendu 2871 décisions en matière électorale pour 889 décisions sur le contentieux des normes (dont 650 DC).

2 - Une compétence consultative

Le Conseil constitutionnel émet un avis lorsqu'il est consulté par le chef de l'État sur la mise en œuvre de [l'article 16 de la Constitution](#) et ultérieurement sur les décisions prises dans ce cadre. Il vérifie si les conditions de mise en œuvre sont toujours réunies soit à la demande d'un président d'assemblée ou 60 députés ou 60 sénateurs au bout de 30 jours, soit de plein droit au bout de 60 jours et à tout moment au-delà de cette durée. Par ailleurs, le Gouvernement consulte le Conseil sur les textes relatifs à l'organisation du scrutin pour l'élection du Président de la République et le référendum. Le Conseil formule également des observations sur les élections parlementaires et présidentielle passées ainsi que sur les prochaines échéances électorales, afin de proposer aux pouvoirs publics toutes mesures susceptibles d'améliorer le déroulement de ces élections."

Voir: <https://www.conseil-constitutionnel.fr/le-conseil-constitutionnel/presentation-generale>

Release from Liability and Disclosure Statement LIABILITY, DISCLAIMERS, AND RELEASE

1 Financial Interest and Conflict Disclosure.

The authors declare that this research was conducted in the absence of any commercial, financial, or personal relationships that could be construed as a potential conflict of interest. No external funding source had any role in the study design, data collection, analysis, interpretation of data, writing of the manuscript, or the decision to submit the paper for publication.

2 Product and Material Disclaimer.

The identification of specific companies, commercial products, trade names, or specialized software systems within this paper is strictly for the purpose of technical accuracy and experimental replication. Such mentions do not constitute an endorsement, recommendation, or favoring by the authors, their affiliating institutions, or the publisher.

3 Data Accuracy and Scientific Liability.

While every effort has been made to ensure the accuracy, reliability, and reproducibility of the protocols, datasets, and scientific findings presented herein, the authors and their institutions provide this information on an "as-is" basis. The authors expressly disclaim any and all warranties, express or implied, including but not limited to warranties of fitness for a particular experimental or clinical purpose.

4 Release and Indemnification.

By utilizing, replicating, or building upon the methodologies, algorithms, or data described in this research paper, the reader and any third parties assume full and sole responsibility for any associated risks, including but not limited to experimental failure, data loss, property damage, or personal injury. To the maximum extent permitted by applicable law, the authors, their employers, and the publishing venue are hereby permanently released and held harmless from any and all liability, claims, demands, causes of action, damages, or expenses arising out of or in any way connected to the application or misapplication of the findings presented in this article.

5 Clinical and Professional Disclaimer.

*This is for informational purposes only.